برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩ - ١٩٩٩/١٠/٢٢

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٧ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/99/7-B/5
9 September 1999
ORIGINAL: ENGLISH

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أنغولا ٦١٥٩

المساعدات للسكان المتضررين من آثار الحرب

عدد المستفيدين:	**١ ١٢٧ ٤٠٠ مستفيد**
مدة المشروع:	سنة واحدة
	(٢٠٠٠/١/١ ٢٠٠٠/١٢/٣١)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	١٥٨ ٣٦٦ ٤٨٤ دولارا
مجموع تكاليف الأغذية:	٤٢ ٤٧٣ ٤١٥ دولارا

الموجز

تتطلب عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المقترحة لأنغولا موافقة **المجلس التنفيذي** على اعتماد مبلغ ١٥٨ ٣٦٦ ٤٨٤ دولارا للفترة من ٢٠٠٠/١/١ إلى ٢٠٠٠/١٢/٣١، لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لنحو ١ ١٢٧ ٤٠٠ شخص من المتضررين من آثار الحرب. وكانت النتائج التي توصلت إليها البعثة المشتركة بين **البرنامج** و**منظمة الأغذية والزراعة** لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية (في أبريل/نيسان عام ١٩٩٩) هي الأساس المستخدم لتقدير المتطلبات الغذائية المنشودة . وكانت هذه البعثة قد قدرت أعداد من سيحتاجون إلى معونة غذائية طارئة حتى شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٠، بنحو ١ ١٣٠ ٠٠٠ نسمة، من بينهم ٢٨ ٠٠٠ سيحتاجون إلى تغذية تكميلية وعلاجية. وسوف يتم في الفترة ما بين شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان ٢٠٠٠ إعادة تقدير الاحتياجات على نحو معمق لمعرفة ما إذا كان مستوى المساعدة ما زال مناسبا.

وكان من نتائج استئناف الحرب في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، اضطرار السكان إلى النزوح من جديد، حيث وصلت أعدادهم حتى مايو/أيار ١٩٩٩ إلى أكثر من مليون شخص. ومن المتوقع أن يزداد عددهم خلال الأشهر القادمة. وتمثل النساء والأطفال غالبية الفارين الذين تركوا خلفهم كل ما يمتلكون بالإضافة إلى المخزونات الغذائية. وانعدم الأمن تماما في جميع المقاطعات وإن كانت المقاطعات الوسطى والشمالية هي التي تأثرت أكثر من غيرها بسبب هذه الأوضاع. وعند إعداد هذا التقرير (في يونيو/حزيران عام ١٩٩٩)، كانت عواصم الأقاليم هوامبو، وكيتو، ومالانجي واقعة بالفعل تحت الحصار، في حين أدى تدفق السكان النازحين من جديد وتمركزهم في المناطق السكنية وحولها، إلى ازدياد مخاطر انتشار الأمراض والأوبئة. وتسبب النزاع في تقويض أسس الأمن الغذائي على نحو خطير مع كل ما ترتب على ذلك من نتائج سلبية على الأوضاع الغذائية. ويتضح من تقارير **منظمة اليونيسيف** والمنظمات غير الحكومية الطبية، تدهور أوضاع السكان الغذائية، ولا سيما النساء والأطفال، لا بين النازحين وحدهم فحسب وإنما أيضا بين السكان المقيمين الذين يتنافسون مع النازحين حول نفس الموارد.

وما زال تفاقم الأوضاع الأمنية يحول دون الوصول إلى غالبية مناطق أنغولا ودون إمكانية تقدير الاحتياجات. وتعتبر مساعدات الإغاثة المقدمة إلى السكان المتضررين من آثار الحرب (بما في ذلك أعمال إعادة التوطين المؤقت، وبعض أنشطة الغذاء مقابل العمل التي يجرى تنفيذها كلما سمحت الظروف بذلك، بالإضافة إلى التغذية في المؤسسات والتغذية العلاجية والتكميلية) هي الأسلوب الوحيد المتاح والذي يتعين مواصلته. وتنفيذا لاستراتيجية الحكومة التي تقضي بإعادة توطين النازحين بصفة مؤقتة في الأراضي الزراعية المنتجة، سيتم، كلما أمكن ذلك، تقديم العون إلى النازحين من خلال هذا النشاط تلبية لاحتياجاتهم الغذائية الأساسية. وبالنظر إلى الأوضاع غير المستقرة، سيكون من الضروري مراعاة المرونة التامة، في إطار الالتزام المعتمد، لإمكان مواجهة الظروف تبعا لتطورها. وسيتولى **البرنامج** بانتظام إعادة تقدير استراتيجية العملية والاحتياجات الغذائية، وتعديلها طبقا للحاجة.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم أفريقيا:	محمد الزجاري	رقم الهاتف: 066513-2201
منسق عمليات أنغولا:	S. Ouane	رقم الهاتف: 066513-2379

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2641).

سياق ومبررات تقديم المساعدات

سياق الأزمة

١- منذ عام ١٩٦١، وشعب أنغولا لا يعرف طعم السلام إلا نادرا. ففي ذلك العام، بدأ الوطنيون ثورتهم وخاضوا غمار حرب للتحرير بهدف التخلص من الحكم الاستعماري. وفي أعقاب تحقيق الاستقلال في عام ١٩٧٥، جرت ثلاث محاولات لتحقيق السلام بين الحكومة وبين الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل (حركة يونيتا). وكان بروتوكول لوساكا الموقع في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤، أول اتفاق للسلام يضمن لحركة يونيتا تقاسم السلطة وأول اتفاق تدعمه قوة مسلحة لحفظ السلام تابعة **للأمم المتحدة**. وحدد بروتوكول لوساكا المواعيد النهائية لتحقيق التكامل العسكري والسياسي. إلا أن التقدم في تنفيذ هذا البروتوكول كان أبطأ مما كان متوقعا، إلى أن توقف تماما. وخلال عام ١٩٩٨، عمت الفوضى وانعدم الأمن من جديد على العديد من الطرق التي كان قد أعيد فتحها بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. وكان من نتيجة ذلك أن تعرضت قوافل **الأمم المتحدة** لأكثر من هجوم أسفر عن وقوع بعض الضحايا. وقد أدى انهيار حكم القانون تماما وانتشار العنف في كل مكان، خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٩٨، أن تجدد نزوح السكان، حيث سجل شهر يوليو/تموز حركة ضخمة للنازحين، عادت للظهور من جديد في شهر نوفمبر/تشرين الثاني واستمرت فيما بعد. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، استؤنفت الحرب الشاملة، ولا سيما في المقاطعات الوسطى والشمالية. وتنفيذا لقرار **لمجلس الأمن** صدر في فبراير/شباط ١٩٩٩ تقرر إنهاء مهمة بعثة المراقبين العسكريين **للأمم المتحدة**، التي غادرت بالفعل البلاد في مارس/آذار ١٩٩٩.

٢- ووفقا لتقديرات وكالات المساعدات الإنسانية التابعة **للأمم المتحدة**، يبلغ عدد اللاجئين الفارين إلى البلدان المجاورة نحو ٠٠٠ ٢٨٠ نسمة، في حين تجاوز عدد النازحين حتى مايو/أيار١٩٩٩، المليون، ووصلت أعداد المعاقين بدنيا بسبب الأعمال الحربية وانفجار الألغام إلى نحو ٠٠٠ ٧٠ شخص. وتعتبر هوامبو، وكويتو، ومالانجي من أكثر العواصم الإقليمية تأثرا بالنزاع المسلح الدائر حاليا، بعد أن استضافت أكبر عدد من النازحين القادمين من المناطق الخلفية المحيطة بها. وحدثت أيضا حركات نزوح ضخمة من وإلى المناطق الآمنة الخاضعة لسيطرة الحكومة على طول الشاطئ وفي المناطق الجنوبية الغربية من المقاطعات الجنوبية. وتدهورت الأوضاع الأمنية أكثر فأكثر في مقاطعات بنجويلا، وهويلا، وكوانزا الشمالية منذ نهاية العام الماضي. وفي شهري ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ ويناير/كانون الثاني ١٩٩٩، تم إسقاط طائرتين مؤجرتين **للأمم المتحدة** حيث لاقى أفراد طاقمهما وجميع الركاب حتفهم. وكان من بينهم مراقب لأعمال الطيران تابع **لبرنامج الأغذية العالمي**.

٣- وبالنظر إلى حجم الدمار والخراب الضخم الذي حدث في غالبيته خلال " الحرب الثالثة" التي استمرت من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤، لم تكن فترة السلام النسبي التي تلت تلك الحرب واستمرت لمدة أربع سنوات كافية لإصلاح البنية الأساسية، وإنعاش الزراعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية وتوفير سبل العيش للسكان. وكان من نتيجة ذلك أن زادت الحرب الحالية من حدة ضعف السكان الملحوظ، وضاعفت من الأضرار التي أصابت النظام الاقتصادي والاجتماعي الشامل في أنغولا.

تحليل الأوضاع

٤- لأنغولا احتياطيات ضخمة من النفط، والماس، وغير ذلك من المعادن بالإضافة إلى موارد زراعية وطبيعية كبيرة. وتسببت الظروف الأمنية في انخفاض الدخل الناجم عن استغلال الماس والمعادن (والجدير بالذكر أن جزءا كبيرا من الصناعات يقع في مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة). أما دخل النفط، وهو المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية، فقد زاد من جديد مؤخرا بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية. ومن المتوقع، بالإضافة إلى ذلك، أن يسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ارتفاعا طفيفا بمقدار ٢ في المائة في عام ١٩٩٩ وبنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠، بالرغم من النزاع الدائر حاليا. إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الفردي الذي كان يبلغ ٥٣٢ دولارا في عام ١٩٩٨، لا يصور في الواقع درجة الفقر المدقع وسوء التغذية التي تعاني منها غالبية السكان. وتصنف أنغولا ضمن فئة أقل البلدان نموا وضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، كما جاء ترتيبها في المرتبة السادسة والخمسين بعد المائة من بين المائة وأربعة وسبعين بلدا الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ الذي أصدره **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**.

٥- وبسبب الأزمة الممتدة، تحولت أنغولا إلى مستورد رئيسي للغذاء. فقد تأثرت الزراعة والاقتصاد الريفي على نحو خطير نتيجة للتحركات السكانية المتكررة، ولتعذر الوصول إلى المناطق الريفية وإلى المدن نظرا لانعدام الأمن، وبسبب تدمير المناجم والجسور، ولتوقف الحركة التجارية في مناطق عريضة مما أثر على توريدات المدخلات الزراعية وعلى تسويق المنتجات، بالإضافة إلى إصابة المرافق الصحية والتعليمية القائمة ومرافق الإمداد بالمياه النقية بأضرار بالغة.

٦- علاوة على ذلك، ارتفعت نسبة سكان المناطق الحضرية من ١٥ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٥، مما نتج عنه انتشار المناطق العشوائية الضخمة لإيواء القادمين من الريف، والزيادة الكبيرة في عدد أطفال الشوارع، فضلا عن انتشار العنف وعدم الآمان. وأصبح الفقر المطلق والنسبي حقيقة واقعة سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، ولا سيما فيما بين النساء. وتعيش أكثر من ٧٠ في المائة من الأسر المقيمة في المناطق الحضرية تحت خط الفقر.

٧- وأضافت حالة الدمار الشامل عبئا إضافيا ضخما على عاتق النساء. فعدد ربات الأسر من النساء ازداد بشكل ملحوظ، كما أن الفصل التقليدي بين الجنسين أصبح أقل عمقا مما سبق. وتعتبر هذه الأسر أكثرها فقرا نظرا لأن الأراضي التي تزرعها أقل من أراضي الأسر الأخرى بسبب افتقارها إلى اليد العاملة وإلى الأدوات اللازمة. وعلاوة على ذلك، على النساء المنتجات أن يقطعن مسافات طويلة، وهم يحملن على رؤوسهن كميات صغيرة من المنتجات الزراعية لبيعها في الأسواق البعيدة. وفي غالبية المناطق الريفية، لا تنتفع النساء بالخدمات الصحية. وكثيرا ما تضطر المرأة للسفر لأيام عديدة سيرا على الأقدام وهي تحمل طفلها المريض على يديها للحصول على الرعاية الطبية في المدن الإقليمية. إن نحو ٧٠ في المائة من اليد العاملة في القطاع غير الرسمي من النساء. وكثيرا ما لا تتمكن الفتيات عندما يكبرن من الالتحاق بالمدارس لانشغالهن برعاية الصغار من أفراد الأسرة أو بالأعمال المنزلية. ورغبة في التخفيف من حدة هذه المشكلات، أجاز **البرنامج** في عام ١٩٩٨، مشروعا إنمائيا عاجلا (المشروع ٦٠٢٠)، كان هدفه الرئيسي مساعدة الأطفال في فترة ما قبل الدراسة وتمكين النساء من مواصلة أنشطتهن المولدة للدخل. وكان **البرنامج** قد ساند في إطار عمليات الإغاثة الممتدة السابقة، العديد من المبادرات التي تهدف إلى توفير التدريب للنساء في المناطق الحضرية، كما أنه يدعم برنامجا لصالح أطفال الشوارع. إلا أنه بعد استئناف الأعمال الحربية، تقلصت على نحو كبير مشروعات الإنعاش.

الصحة والتغذية

٨- اتضح من مسح للأطفال أجراه في عام ١٩٩٦ المعهد الوطني للإحصائيات في مختلف أنحاء أنغولا أن نصف هؤلاء الأطفال يبدو عليهم علامات التوقف عن النمو الطبيعي. فبصرف النظر عن انخفاض كمية الغذاء الشامل الذي يتناولونه، أثبتت عمليات المسح التغذوى تأثرهم الشديد من نقص الفيتامين(أ)، واليود، والحديد. ومما زاد من حدة المشكلات الغذائية والصحية عدم توافر المياه النقية ومرافق الإصحاح.

٩- ينعكس التداخل بين الآثار الناجمة عن نقص الغذاء وتلك المترتبة على عدم مراعاة قواعد الصحة العامة، على نسبة الوفيات المرتفعة بين المواليد والأطفال. ويتضح من تقديرات **منظمة اليونيسيف** في عام ١٩٩٦ أن نسبة الوفيات بين المواليد وصلت إلى ١٦٦ حالة بين كل ألف حالة، وبين الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٧٤ حالة بين كل ألف حالة. أما نسبة الوفيات بين الأمهات فقد وصلت إلى ١.٢٨٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة وضع، ومتوسط العمر المتوقع هو ٤٤ سنة (بالمقارنة إلى المتوسط في البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى وهو ٥١ سنة).

١٠- وفقا لما أعلنته **منظمة اليونيسيف** والمنظمات غير الحكومية الطبية، تفاقمت أوضاع النساء والأطفال الغذائية منذ مارس/آذار ١٩٩٩، وهو تاريخ آخر مسح تغذوي. وقد تعذر للأسف تسجيل نطاق انتشار سوء التغذية ودرجة حدته بالنظر إلى صعوبة التنقل بين المناطق. ولكن التزايد الملحوظ في عدد الأطفال المترددين على مراكز التغذية العلاجية يدعو إلى القلق الشديد. ويتضح من هذه التقارير أن عدد الأطفال المقيمين المترددين على مراكز التغذية العلاجية يوازي عدد أطفال النازحين، مما يوحي بأن أوضاع الأمن الغذائي بين السكان المقيمين في المدن الإقليمية لا يختلف كثيرا عن الأوضاع التي شهدها النازحون.

١١- علاوة على ذلك، تزيد تدفقات النازحين الجدد وتمركزهم داخل المناطق السكنية وحولها، من مخاطر انتشار الأمراض والأوبئة. ومن المتوقع أن تتردى الأوضاع الغذائية والصحية أكثر فأكثر خلال الفترة القاحلة، إذا لم تصل المساعدات المقررة في أقرب وقت ممكن.

الأمن الغذائي

١٢- نظرا لتزامن تصاعد النزاع مع الانتهاء من عمليات الزراعة أو قرب استكمالها، فقد تعرضت الحقول للسلب والنهب وفسدت المحاصيل. كما أن استمرار حالة انعدام الأمن أدى إلى إغلاق غالبية الطرق، مما حال دون تحرك الأفراد والسلع. والأوضاع في العواصم الإقليمية وفي البلديات حيث تعيش أعداد كبيرة من النازحين تثير القلق الشديد، حيث أن أغلبها أصبح معزولا. أما أسعار السلع الأساسية فتسجل ارتفاعا متواصلا على الأسواق. ومن المتوقع أن يتردى الأمن الغذائي في هذه المناطق الحضرية خلال الأشهر القادمة وكذلك أوضاع السكان المقيمين الذين يتنافسون مع النازحين حول نفس الموارد. أما في العديد من المناطق الريفية، فبالرغم من توافر الغذاء، إلا أن إمكانات الحصول إليه غير متاحة على الدوام. كما أن المزارعين يجدون صعوبات كبيرة في تسويق محاصيلهم.

١٣- وكان من رأي بعثة مشتركة بين **البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة** لتقدير الإمدادات الغذائية، زارت أنغولا في الفترة من ١١ إلى ٢٢ مايو/أيار ١٩٩٩، أنه بالرغم من نسبة هطول الأمطار المناسبة، إلا أن محصول الحبوب الذي بلغ ٥٣٣ ٠٠٠ طن يقل عن محصول العام السابق بنسبة ١١ في المائة. وتقدر واردات الحبوب المطلوبة لسنة التسويق، أي من أبريل/نيسان ١٩٩٩ إلى مارس/آذار ٢٠٠٠، بنحو ٥٠٥ ٠٠٠ طن، منها ٣٢٥ ٠٠٠ طن ستستورد تجاريا، أما العجز وقدره ١٨٠ ٠٠٠ طن فيجب أن تغطيه المعونة الغذائية الطارئة.

تقدير الاحتياجات

١٤- وفقا لما أعلنته **وحدة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية** في أنغولا، وصل العدد الرسمي للنازحين الجدد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، حتى مايو/أيار ١٩٩٩، إلى نحو ٠٠٠ ٩٣٠ نسمة أي ما يوازي قرابة ١٠ في المائة من إجمالي عدد السكان. ويتمركز النازحون بصفة خاصة في مقاطعات بييه، وهوامبو، وهويلا، ومالانجي (أنظر الخريطة في الملحق الخامس). ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأرقام بعد تعميق عمليات التقدير والمراجعة. وتقدر البعثة المشتركة بين **البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة** أن نحو ٠٠٠ ١٣٠ ١ شخص سيكونون في حاجة إلى معونة غذائية طارئة خلال الفترة من أبريل/نيسان ١٩٩٩ إلى مارس/آذار ٢٠٠٠. وستكون غالبية المستفيدين من النساء والأطفال، منهم نسبة تبلغ ٢,٥ في المائة في حاجة إلى تغذية تكميلية وعلاجية.

١٥- ومن المحتمل أن تختلف هذه الأرقام بشكل ملحوظ عندما تتوافر إمكانات الوصول إلى جميع مناطق النزاع. فمن المتعذر في الوقت الحالي الوصول إلى عدد كبير من السكان المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها حركة يونيتا. ولا تتوافر في الوقت الحالي أية معلومات تتعلق بالأمن الغذائي أو بالأوضاع الصحية والتغذوية لهؤلاء الأشخاص أو لاحتياجاتهم.

استجابة البرنامج

١٦- بفضل ثماني عمليات طارئة وثلاث عمليات للإغاثة الممتدة منفذة خلال الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٠ إلى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩، قدم **البرنامج** مساعدات للسكان المتضررين من آثار الحرب بلغ حجمها نحو ١٧٩ ٧٨٣ طنا تقدر قيمتها بمبلغ ٤٩٢,٥ مليون دولار. ونجح **البرنامج** في تقديم المساعدات إلى ٠٠٠ ١٢٠ ١ شخص في المتوسط سنويا خلال تلك الفترة. وارتفع هذا الرقم ليصل إلى ذروته خلال الأعوام من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، حيث قارب على المليونين. ويتضمن الملحق الثالث تفاصيل استجابة **البرنامج** منذ عام ١٩٩٠.

١٧- في مارس/آذار ١٩٩٦، عندما استقرت الأوضاع في البلد أكثر مما سبق، بدأ **البرنامج** في تنفيذ أول عملياته للإغاثة الممتدة، العملية ٥٦٠٢، تضمنت عددا من أنشطة الإنعاش وروجت لإعادة توطين السكان في مواقعهم الأصلية. وخلال المدة الأصلية المحددة لهذه العملية وأثناء التوسعين التاليين، انخفض عدد المستفيدين المقرر من ٠٠٠ ٣٠٠ ١ نسمة إلى ٠٠٠ ٦٦٢ وارتفع تدريجيا النصيب المخصص لأنشطة الإنعاش وإعادة التوطين ليصل في فبراير/شباط ١٩٩٨ إلى أكثر من ٥٢ في المائة من مجموع السلع الغذائية موضوع الارتباط. وكان من المقدر أصلا أن التعهدات المخصصة لعملية الإغاثة الطارئة ٥٦٠٢ (التوسع الثاني) ستكون كافية لتلبية احتياجات ٠٠٠ ٥٣٩ شخص حتى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩. إلا أنه نتيجة لتجدد عمليات النزوح وتزايد أعداد المعوزين، أجيزت يوم ١٥ يونيو/حزيران ١٩٩٩، العملية الطارئة ٦١٣٨ لتقديم المساعدات لحوالي ٠٠٠ ٨٠٠ من السكان المتضررين من آثار الحرب لمدة أربعة أشهر (سبتمبر/أيلول إلى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩) بتكلفة بلغ مجموعها ٣٧,٥ مليون دولار.

سياسات الحكومة وبرامجها

١٨- ما زالت قدرة الحكومة الشاملة على المواجهة محدودة بسبب الصعوبات المالية ولعدم السيطرة التامة على مختلف الأراضي. إلا أن الحكومة التزمت مؤخرا بإعادة توطين النازحين بصفة مؤقتة. ويتوقف نجاح هذا الالتزام على مدى توافر مساحات ملائمة من الأراضي القابلة للزراعة منزوعة الألغام، وتوفير البذور والأدوات الزراعية

اللازمة. وتشكلت مجموعة عمل برئاسة وزير الزراعة، يشارك فيها مكتب **البرنامج** القطري، لتحديد نطاق هذا البرنامج وطرائق تنفيذه.

١٩- من المتوقع أن تواصل الحكومة مساهمتها بدعم الوقود الذي تحتاجه الطائرات. وتكتسي هذه المساهمة أهمية خاصة نظرا لأن أسعار الوقود تمثل نسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة من تكاليف تشغيل الطائرات. ومن المساهمات الأخرى التي من المتوقع أن تقدمها الحكومة، إعفاء الركاب وطائرات الشحن من رسوم الهبوط، والانتظار، والطيران، بالإضافة إلى الرسوم المستحقة على الركاب وعلى الشحن في المطارات.

طلب الحكومة

٢٠- قدمت الحكومة، في ١٩٩٩/٤/١٦، طلبا رسميا، عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين، إلى ممثل **البرنامج** في أنغولا للحصول على مساعدات **البرنامج** الطارئة.

الأساس المنطقي لتقديم المساعدات

٢١- بعد استئناف الأعمال الحربية، ارتدت أنغولا من جديد إلى أوضاعها الطارئة السابقة وبالتالي يتوافر **للبرنامج** الأساس المنطقي والتبرير الكافي لتقديم مساعدات الإغاثة الإنسانية. وبالنظر إلى عدم إمكانية التنبوء بتطورات الأوضاع العسكرية والسياسية، وإلى ضعف المؤسسات المحلية، فضلا عن تدفقات السكان المتواصلة وتحركاتها مما يحول دون التنبوء بالاحتياجات، فمن غير الموصى به تضمين عملية الإغاثة الممتدة الحالية أي خطط أو برامج للإنعاش، على اعتبار أنها جزء من نهج متكامل.

الاستراتيجية والأهداف

٢٢- عند تاريخ إعداد هذا التقرير (يونيو/حزيران ١٩٩٩)، كان مستوى انعدام الأمن ما زال مرتفعا، مما حال دون إمكانات الوصول إلى أجزاء كبيرة من البلاد، وتقدير الاحتياجات الفعلية. ويبدو أن التوقعات المتعلقة بعام ٢٠٠٠ غير واضحة. وحتى في حالة اتضاحها، فإن أنغولا شهدت، قبل نهاية عام ١٩٩٩، خطوات إيجابية لحل الأزمة السياسية الحالية ولتحسين الأوضاع الأمنية، إلا أن ذلك لن يؤدى في الواقع إلى خفض فوري للاحتياجات. فقبل أن يستتب الأمن تماما ، من غير المرجح أن يعود النازحون إلى مواقعهم. وقد تعنى أيضا العودة إلى الاستقرار، المزيد من إمكانات الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة يونيتا، والمزيد أيضا من الجوعى والفقراء الذين سيتعين مساندتهم. وعلى فرض أن الحكومة ستكون قادرة على تنفيذ سياستها القاضية بإعادة توطين عدد ملحوظ من النازحين مؤقتا، فسوف يكون من الضروري مواصلة تقديم المساعدة لهم إلى أن تظهر بشائر أولى المحاصيل.

٢٣- ولكل هذه الظروف، فإن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الحالية مقترحة لمدة عام واحد فقط، أي من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠. ويقوم مفهومها وتصميمها على افتراض أن الموقف سيبقي على ما هو عليه في الوقت الحاضر، مع احتمال حدوث المزيد من النزوح إلى المناطق الآمنة المحيطة بالمدن أو في غيرها. وقد اتخذت تقديرات **البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة** المشار إليها آنفا أساسا لتقدير الاحتياجات الغذائية. ومن المقترح أن يلبى **البرنامج**، كلما أمكن ذلك، هذه الاحتياجات في مجموعها. إلا أنه نظرا لعدم إمكانية التنبوء بتطورات الموقف،

سيعيد **البرنامج** تقدير استراتيجية البرنامج والاحتياجات الغذائية إثناء تنفيذ العملية الحالية، مع تعديلها كلما احتاج الأمر إلى ذلك.

٢٤- ومن الضروري، في نفس الوقت، توخى المرونة، في إطار التعهدات المعتمدة، لإمكان مواجهة الظروف، بأسرع ما يمكن، تبعا لتطوراتها. والمعونة الغذائية المقدمة إلى السكان المتضررين من آثار الحرب (بالإضافة إلى إعادة التوطين المؤقت، وبعض أنشطة الغذاء مقابل العمل المنفذة كلما سمحت الظروف بذلك، والتغذية التكميلية والعلاجية)، هي الأسلوب الرئيسي الوحيد الذي يتعين مواصلته. وللأسباب المشار إليها فيما سبق، لا تعتبر أنشطة إصلاح الأوضاع جزءا من استراتيجية عملية الإغاثة الممتدة الحالية.

الأهداف

٢٥- الغرض من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه، هو إنقاذ حياة السكان المعرضين للمجاعة بسبب الأعمال الحربية والنزوح. أما الأهداف المحددة فهي:

(أ) الإبقاء على الأوضاع التغذوية للمجموعات المعرضة للمخاطر الغذائية، كالأطفال دون سن الخامسة، والحوامل، والمرضعات، وتحسينها؛

(ب) تحسين الأمن الغذائي الأسرى الحالي للنساء والرجال المتضررين من آثار الحرب الذين حرموا من إمكانات الوصول إلى مصادر الغذاء؛

(ج) دعم المجموعات الضعيفة كالأيتام، والمسنين، والمرضى الذين يحتاجون إلى فترات علاج طويلة أو المعاقين بسبب الحرب أو انفجار الألغام؛

(د) المساهمة في تمكين ضحايا الحرب من الرجال والنساء من الاعتماد على أنفسهم عن طريق التوطين المؤقت وأنشطة الغذاء مقابل العمل.

٢٦- حصص **البرنامج** الغذائية هي في المقام الأول دعما تغذويا وغذائيا لأغراض الإغاثة الإنسانية.

المستفيدون

٢٧- من المتوقع أن تقدم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المساعدة لنحو ٤٠٠ ١٢٧ ١ شخص من المتضررين من آثار الحرب الذين إما يفتقرون إلى الآليات اللازمة للمواجهة أو لأن آلياتهم عاجزة عن تلبية احتياجاتهم الغذائية. وتمثل النساء والأطفال غالبية المستفيدين: إذ يقدر عدد النساء اللواتي سينتفعن بحصص **البرنامج** الغذائية بنحو ٥٧٦ ٢٧٠ امرأة (٢٤ في المائة من مجموع المستفيدين)، والأطفال دون سن الرابعة عشرة بنحو ٤٤٠ ٦٧٦ طفلا (أي ٦٠ في المائة من المستفيدين). ومن المتوقع أن يصل عدد المستفيدين من الرجال إلى ١١٠ ١٦٩ مستفيدين، أي نحو ١٥ في المائة من المجموع الكلي.

٢٨- وستعتبر تعهدات **البرنامج** تجاه المرأة جزءا لا يتجزأ من خطاب التفاهم الذي سيتم توقيعه بين الحكومة و**البرنامج** حال إجازة **المجلس التنفيذي** لهذه العملية . وكما هو موضح فيما يلي (أنظر الفقرة ٣٤)، ستواصل المرأة مشاركتها الإيجابية في جميع جوانب العملية، كما أنها ستستفيد من الأصول المنشأة عن طريق أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٢٩- وأسوة بالمتبع فيما سبق، سيتم تسجيل النازحين بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين، ومع **وحدة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية**، والأطراف المنفذة، والزعماء التقليديين، وبمشاركة ١١ مكتبا فرعيا

للبرنامج في المقاطعات المعنية. وستتولى أيضا وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون من المنظمات غير الحكومية الطبية مثل " أطباء بلا حدود"، اختيار المجموعات الضعيفة المعرضة للمخاطر. وستضمن مشاركة ممثلي المستفيدين المتواصلة، ولا سيما النساء، في توزيع المساعدات، العدالة في الانتفاع بالأغذية.

٣٠- وسوف تواصل وحدة تحليل جوانب الضعف ورسم خرائطه رصد احتياجات النازحين والسكان المقيمين بانتظام. وينقسم النظام الذي تطبقه هذه الوحدة لتقدير الضعف إلى ثلاثة مراحل. وتتلخص المرحلة الأولى في التأكد من أن المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجمع المعلومات مطبقة بالفعل لإجراء عمليات تقدير الضعف. ويجرى في المرحلة الثانية تقدير درجة ضعف السكان في منطقة معينة باستخدام معايير قياس الضعف (كمدى حدة النزاع وتأثيره، والإنتاج الزراعي، وإمكانات الانتفاع بالمحاصيل، والعوامل المؤدية إلى النزوح، واحتمالات العودة، والظروف المتعلقة بالصحة والإصحاح، وطريقة عمل الأسواق ، وشبكات التجارة، ومدى فعالية استراتيجيات المواجهة). وبعد الانتهاء من تحديد درجة ضعف السكان في منطقة معينة والانتهاء من عمليات التسجيل السليمة، تقوم مكاتب **البرنامج** الفرعية على مستوى الأقاليم، في المرحلة الثالثة، بتطبيق المبادئ التوجيهية المستخدمة لتعيين الأهداف وتحديد الأولويات.

خطة التنفيذ

أنواع التدخلات

٣١- تقديم مساعدات الإغاثة للسكان المتضررين من آثار الحرب (بما في ذلك إعادة التوطين المؤقت، وبعض أنشطة الغذاء مقابل العمل، المنفذة تبعا للظروف)، تعتبر الأسلوب الرئيسي الوحيد في الوقت الحالي. أما أنشطة الإغاثة الأخرى التي ستنفذ في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش فتتلخص في:

التغذية التكميلية والعلاجية التي ستقصر على الأطفال دون سن الخامسة، وعلى الحوامل والمرضعات دون غيرهم، أيا كان مصدرهم (من النازحين أو المقيمين).

التغذية المؤسسية للمسنين، وللمصابين بأمراض مزمنة، وللمعاقين بسبب الحرب أو نتيجة لانفجار الألغام.

٣٢- يتضمن الجدول الأول الوارد فيما بعد توزيعا للمستفيدين (الأعداد والنسب المئوية) بحسب نوع التدخل (أنظر الملحق الرابع الذي يتضمن توزيعا للمستفيدين بحسب المقاطعة).

الجدول ١: تفاصيل المستفيدين بحسب نوع الدخل

المكون	عدد المستفيدين	النسبة المئوية من المجموع
معونات الإغاثة للمتضررين من آثار الحرب	٨٤٥ ٥٥٠	٧٥
الإغاثة عن طريق التغذية المؤسسية	٢٥٣ ٦٦٥	٢٢,٥
الإغاثة عن طريق التغذية التكميلية والعلاجية	٢٨ ١٨٥	٢,٥
المجموع:	١ ١٢٧ ٤٠٠	١٠٠

تشكيلة الأغذية، ومقياس تحديد الحصص، والتوزيع

٣٣- تتماثل تشكيلة الأغذية ومقياس تقدير الحصة مع تلك المطبقة في عملية الطوارئ ٦١٣٨، مع افتراض أن السكان لا تتوافر لهم أية وسائل أخرى للعيش. وسوف يجرى، طوال فترة تنفيذ العملية، رصد الحصص لتحديد مدى مناسبتها وملاءمتها، وكذلك الفترة اللازمة لتقديم المساعدات مع إجراء التعديلات اللازمة كلما احتاج الأمر لذلك.

الجدول ٢: تشكيلة الأغذية والحصص اليومية
بحسب نوع التدخل (بالغرام)

السلعة	معونة الإغاثة	التغذية في المؤسسات	التغذية التكميلية والعلاجية
الذرة	٤٥٠	٤٠٠	٤٠٠
البقول	٤٠	٣٠	٣٠
الزيت	٣٠	٢٥	٤٠
خليط الذرة والصويا	–	١٠٠	١٥٠
السكر	–	١٠	٢٠
الملح	٥	٥	٥

٣٤- ستوزع معونات الإغاثة في شكل حصص مخصصة للاستهلاك المنزلي. أما الحصص الغذائية المخصصة للمؤسسات الاجتماعية والصحية، بما في التغذية التكميلية والعلاجية فتقدم بعد طهيها لاستهلاكها في المؤسسات المختصة وفيما يتعلق بالتغذية التكميلية، سيحصل المستفيدون على الحصة الكاملة المخصصة للتغذية المؤسسية مع كمية إضافية من الزيت، وخليط الذرة والصويا، والسكر، باعتبار أن هذا الترتيب، من ناحية النقل والإمداد ومن الناحية التنفيذية، أسهل من إجراء التوزيع على مرحلتين مستقلتين. وستوزع الحصص الغذائية على النساء مباشرة، كلما أمكن ذلك. فإذا تعذر تنفيذ هذا الإجراء، سيكون من الضروري تمثيل النساء للأغلبية في المجموعات المتلقية للأغذية. وستولى عناية دائمة للتأكد من أن المرأة ممثلة في جميع جوانب العملية (بما يتفق وتعهدات **البرنامج** تجاه النساء)، مع مشاركتها في أفرقة الإدارة وتوزيع الأغذية. وستعاون هذه الأفرقة الشركاء المنفذين في تنظيم توزيع الأغذية، بأن تساهم، على سبيل المثال، في استكمال قوائم التوزيع، وتجهيز السلع الغذائية، وفحص بطاقات توزيع الحصص.

الترتيبات المؤسسية، واختيار الشركاء والتنسيق

٣٥- ستستمر وزارة الشؤون الاجتماعية في الاضطلاع بمسؤولية التنسيق الشامل للعملية. وستعتبر الوزارة مسؤولة أيضا، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، عن تسجيل النازحين، بالإضافة إلى توفير المساكن والبنيات الأساسية في ضواحي المناطق السكنية. ومن بين الوزارات الأخرى التي يعمل معها **البرنامج** مباشرة، بالمشاركة عادة مع منظمة غير حكومية على المستوى المحلي، وزارات الصحة، والزراعة، والتعليم.

٣٦- سيواصل **البرنامج** دوره الرائد في تنسيق المساعدات الغذائية الإنسانية في أنغولا، وبرمجتها، وفي عمليات النقل والإمداد. كما أنه سيشارك إيجابيا في **وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية** ولجانها الفرعية سواء على المستوى المركزي أو المستوى الإقليمي. وستترأس وحدة البرمجة التابعة للمكتب القطري **للبرنامج**، كل أسبوعين، لجنة المعونة الغذائية في أنغولا التي تضم ممثلين للحكومة، وللمنظمات غير الحكومية ولوكالات **الأمم المتحدة**. وتستعرض هذه الاجتماعات

استراتيجية البرنامج وتنفيذها على ضوء الموقف، وتقارير التقدير، وعلى ضوء المتوافر من السلع الغذائية، والتوقعات وغير ذلك من العوامل. سيواصل **البرنامج** أيضا العمل على نحو وثيق مع وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى ولا سيما **منظمة الأغذية والزراعة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة اليونيسيف.**

٣٧- بالنظر إلى أن قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين محدودة، فسيواصل **البرنامج** تنسيق عمليات النقل والإمداد في أنغولا، مع الاستمرار في الاضطلاع بمسؤولية النقل الداخلي، والتخزين، والمناولة، وتخزين جميع الأغذية الموردة من **البرنامج**.

٣٨- أسوة بالمتبع فيما سبق، ستعمل المنظمات غير الحكومية مع **البرنامج** بوصفها من الشركاء المنفذين مع المساهمة في ما تتحمله من تكاليف في عمليات النقل الداخلي، والتخزين، والمناولة. ويعمل **البرنامج** بالفعل مع أكثر من ١٢٠ منظمة غير حكومية وطنية ودولية في مختلف أنحاء أنغولا. وبالنظر إلى زيادة أحجام المواد الغذائية المقرر توزيعها عند تنفيذ العملية، بالمقارنة إلى ما تم في عام ١٩٩٩، اتخذت بالفعل الإجراءات اللازمة لدعم قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة بالفعل مع **البرنامج** ولاختيار عدد آخر منها. وستتيح هذه الترتيبات تكوين قدرة تنفيذية تتيح توزيع كميات الأغذية المتزايدة بكل يسر.

٣٩- تعتبر مسألة الشركاء المنفذين حيوية، نظرا لأن الرصد المتواصل للتحركات السكانية وللتغييرات التي تطرأ على الموقف فيما يتعلق بالأمن الغذائي يعتبر، على سبيل المثال، ضروريا من أجل تحديد الأهداف التي ستوجه إليها المعونات. واختيار الشركاء المنفذين مسؤولية مشتركة بين مكاتب **البرنامج** القطرية ووحدات النقل والإمداد، التي يجب عليها أن تتعرف على القوى العاملة في هذه المنظمات، وعلى مواردها، وعلى مدى قدرتها على حشد موارد إضافية لتغطية تكاليف الاستهلال، والرصد، وإعداد التقارير. كما ينبغي إيلاء عناية خاصة بخطابات التفاهم مع الشركاء المنفذين للتأكد من أن الأغذية ستوزع على النساء كلما أمكن ذلك، مع إشراكهن في الأفرقة المسؤولة عن إدارة المشروع وعن التوزيع.

بناء القدرات

٤٠- ستساهم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه في بناء القدرات وفي دعمها. وسيتعاون المكتب القطري على نحو وثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية على المستويات الوطنية والإقليمية ومع المنظمات غير الحكومية الشريكة سواء المحلية أو الدولية لضمان مواصلة عملية بناء القدرات اللازمة لإدارة العملية، وذلك عن طريق توفير التدريب اللازم للشركاء. وسيتضمن التدريب القدرة على تقدير الاحتياجات، والتسجيل والتحقق من الأسماء، وإعداد التقارير، ومناولة الأغذية وتوزيعها. ومن المقرر إشراك موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية في الدورات المخصصة للتدريب على إدارة عمليات النقل والإمداد والتي ستبدأ في نهاية عام ١٩٩٩. كما أنه من المتوقع أن تضطلع الحكومة بدور أكثر أهمية في مناولة السلع الموردة من **البرنامج** ونقلها إلى مختلف المناطق، إما باستخدام الشاحنات المملوكة لها أو بالتعاقد مع متعهدي النقل من القطاع التجاري.

الاحتياجات من الأغذية

٤١- يوضح الملحق الأول ميزانية العملية. وتبلغ تكاليف الأغذية ٤١٥ ٤٧٣ ٤٢ دولارا، في حين يصل مجموع التكاليف إلى ٤٨٤ ٣٦٦ ١٥٨ دولارا.

الاحتياجات من السلع الغذائية

٤٢- تقدر كميات الأغذية المطلوبة للفترة ٢٠٠٠/١/١ إلى ٢٠٠٠/١٢/٣١، بنحو ٢١١ ١٢٧ طنا من الذرة، والبقول، والزيوت، وخليط الذرة والصويا، والسكر، والملح، كما هو موضح في الجدول الثالث أدناه:

الاحتياجات من المواد الغذائية بحسب نوع التدخل

(بالأطنان المترية)

السلعة	معونة الإغاثة	التغذية المؤسسية	التغذية التكميلية والعلاجية	المجموع
الذرة	١٣٢ ٤١٤	٣٥ ٣١٠	٣ ٩٢٣	١٧١ ٦٤٧
البقول	١١ ٧٧٠	٢ ٦٤٨	٢٩٥	١٤ ٧١٣
الزيت	٨ ٨٢٨	٢ ٢٠٧	٣٩٢	١١ ٤٢٧
خليط الذرة والصويا		٨ ٨٢٨	١ ٤٧١	١٠ ٢٩٩
السكر		٨٨٣	١٩٦	١ ٠٧٩
الملح	١ ٤٧١	٤٤١	٥٠	١ ٩٦٢
المجموع	**١٥٤ ٤٨٣**	**٥٠ ٣١٧**	**٦ ٣٢٧**	**٢٩٩ ١٢٧**

البنود غير الغذائية

٤٣- تتعلق البنود غير الغذائية المطلوبة والتي تبلغ قيمتها ٢٢٥ ٠٠٠ دولار بالمعدات الزراعية، وبتدريب الطرف المقابل، وبمستلزمات المطابخ المخصصة للتغذية المؤسسية. وتضاف إلى ذلك تكاليف طحن ٣٩ ٢٣٣ طنا متريا من الذرة لاستخدامها لأغراض التغذية في المواقع المخصصة لذلك، والتي تقدر بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ دولار.

ترتيبات النقل والإمداد

٤٤- ستنقل شحنات المساعدات الإنسانية المخصصة لعملية **البرنامج** في أنغولا إلى الموانئ الأنغولية الرئيسية الثلاثة وهي: لواندا (٤٧ في المائة من شحنات الأغذية)، ولوبيتو (٤١ في المائة)، وناميبي (١٢ في المائة). وستفرغ السفن شحنات تبلغ في المتوسط ٧٥٠ طنا متريا يوميا في لواندا، و٨٥٠ طنا متريا في لوبيتو، و٥٠٠ طن متري في ناميبي. ويمكن لعملية **البرنامج** في أنغولا توفير طاقات شحن كافية لتسلم هذه الكميات عن طريق السفن أو بنقل الشحنات فيما بعد إلى نقاط التخزين البديلة.

٤٥- المستودعات الرئيسية المتوافرة في لواندا، ولوبيتو، ولوبانجو، مؤجرة على أسس تجارية. ويجوز زيادة طاقات التخزين الحالية التي تبلغ ١٥ ٠٠٠ طن في لواندا، و ١٥ ٠٠٠ طن في لوبيتو، و٥ ٠٠٠ طن في لوبانجو، لاستيعاب الأحجام المتوقع شحنها. وفيما يتعلق بالقدرات التخزينية لمكاتب **البرنامج** الفرعية الإقليمية العشر، عمل **البرنامج** على توفير قدرات تخزينية كافية إما عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية أو المؤسسات التجارية. كما تحتفظ عملية **البرنامج** في أنغولا بمخزون من المواد مخصص للحالات الطارئة لنقله على الفور إلى الجهات التي قد تحتاجها.

٤٦- بالنظر إلى هشاشة الأوضاع الأمنية، من المتوقع أن يتم نقل ٧٥ في المائة من الشحنات جوا. فالتحركات البرية خارج لوبيتو متعذرة تماما، وتقتصر في لواندا على الأقاليم التابعة لها وعلى مقاطعات بنجو، وكوانزا الشمالية، وكوانزا الجنوبية القريبة منها. وبرغم ذلك، سيرصد **البرنامج** عن كثب الأوضاع الأمنية على طول الممرات الرئيسية

لكي يتمكن، كلما أمكن ذلك، من إرسال قوافل بالطرق البرية التجارية من لواندا إلى مناطق إضافية أخري تقع على طول هذه الممرات مثل مالانجى، وأدجي ومن لوبيتو إلى هوامبو. وستتم جميع عمليات النقل على طول الممر الجنوبي عبر ناميبي ولوبانجو، برا بواسطة شاحنات النقل التجارية.

٤٧- يتعاون **البرنامج** في لواندا مع حوالي ٢٠ شركة نقل قادرة على حشد نحو ٢٠٠ شاحنة، تبلغ حمولة كل واحدة منها ٢٥ طنا في المتوسط، في حين يتعامل **البرنامج** في لوبيتو مع ٨٠ من متعهدي النقل يستطيعون حشد ١٥٠ شاحنة تقريبا لها نفس الحمولة.

٤٨- ستنفذ العمليات الجوية من قاعدتين رئيسيتين في لواندا وكاتومبللا. وإذا احتاج الأمر، سيعد **البرنامج** قاعدة ثالثة للعمليات الجوية في ناميبي. والحملة المقترحة لنقل ٧٥ في المائة من الشحنات إلى ١١ موقعا تتكون من طائرتين من طراز إليوشين-٧٦ حمولة كل واحدة منهما ٣٠ طنا للنقلة الواحدة، وسبع طائرات من طراز بوينج ٧٢٧ حمولة كل واحدة منها ١٧ طنا للنقلة الواحدة. وستستخدم الطائرات من طراز إليوشين- ٧٦ لعمليات الشحن إلى هوامبو، ومينونجي، وسوريمو. ومن هناك تتولى الطائرات من طراز بوينج ٧٢٧ نقلها إلى المناطق الأخرى.

٤٩- وسيزداد حجم الكميات المنقولة جوا تدريجيا لتصل إلى نحو ٦٠٠ طن متري يوميا بدلا من المائتي طن الحالية، باستخدام نفس الحملة. وقد تم بالفعل وضع نظام فعال للتنسيق والمساندة مطبق في المخازن والمطارات، يمكن توسيعه ليصل إلى الطاقة المطلوبة بما يضمن التغلب في أسرع وقت ممكن على أية عقبات تؤثر على حجم الكميات المشحونة أو المفرغة، أو على إعادة تزويد الطائرات بالوقود الذي تحتاجه.

٥٠- تعتبر مكاتب **البرنامج** الفرعية في الأقاليم مسؤولة عن ضمان سرعة شحن السلع الغذائية من مواقع التفريغ الموسعة إلى نقاط التوزيع، بالتعاون الوثيق مع شركاء **البرنامج** التنفيذيين. وقد تم الاتصال بالفعل بوزارة الشؤون الاجتماعية لتوفير عدد إضافي من الشاحنات لعمليات النقل الثانوية دون تحميل **البرنامج** بتكلفتها. والعقبة الرئيسية أمام عمليات الشحن الثانوية هي الافتقار إلى الوقود الذي يتعين نقله جوا إلى هذه المواقع نظرا لعدم توافر الطرق البرية الآمنة.

٥١- ونتيجة للحاجة إلى نقل الشحنات الإنسانية جوا إلى غالبية الجهات، بلغت تكاليف النقل البري، والمناولة، والتخزين ٣٥٥ دولارا للطن المتري. وسيعمل **البرنامج** على استخدام الطرق والنقل البرى إلى أقصى حد ممكن كلما أمكن ذلك، مع مواصلة البحث عن الطرق البديلة المتاحة للنقل في محاولة منه لخفض تكاليف الشحن. وسيستمر **البرنامج** على نحو إيجابي في دعم عمليات إصلاح الطرق والجسور على طول الممرات الرئيسية وعلى الطرق الثانوية.

الرصد، والإبلاغ والتقييم الجاري

٥٢- لما كان حجم السلع التي ستوزع تنفيذا للعملية يفوق الحجم الموزع في عام ١٩٩٩، سيتم إذن تعزيز نظام الرصد. وقد تم تصميم نظام الرصد والتقييم بما يحقق تتبع السلع وقياس مدى تقدم العملية في تحقيق أهدافها، وضمان جودة البرمجة الشاملة بالتعرف على العقبات والمشكلات التي تعوق التنفيذ والتوجيه. ومن أجل تعزيز نظام الرصد الحالي، يتولى **البرنامج** حاليا وضع نظام جديد لقاعدة للبيانات تتيح تتبع تدفقات السلع حتى المستفيدين، على نحو أكثر فعالية.

٥٣- سيستخدم النظام مجموعة نمطية لمختلف فئات المستفيدين، ونماذج موحدة لقوائم المراجعة، وللتقارير للتأكد من أن كافة البيانات المطلوبة سيتم جمعها بطريقة موحدة ومماثلة. وفيما يتعلق برصد نتائج العملية، من المتوقع أن ترتكز المؤشرات والمنهجية على توصيات خبير استشاري في الرصد والتقييم تابع **للبرنامج** سيزور أنغولا في خريف عام ١٩٩٩، أشار إليه في مرحلة لاحقة خطاب التفاهم المقرر توقيعه من **البرنامج** والحكومة بعد إجازة العملية في **المجلس التنفيذي**.

٥٤- كلما كان ذلك مناسبا، ستقسم البيانات بحسب مجموعات المستفيدين وبحسب كل جنس من الجنسين. وسيقدم الشركاء المنفذون ومكاتب **البرنامج** الفرعية البيانات المطلوبة في تقارير شهرية وربع سنوية، تجمع وتضاف إلى قاعدة البيانات المسجلة في المكتب القطري. ومن المقرر أن تتسم قاعدة البيانات بالمرونة كلما أمكن ذلك، فيما يتصل بإمكانات الانتفاع بالمعلومات وبتنظيمها بطريقة منطقية فعالة. وعلى وجه العموم، سيجرى جمع المؤشرات المتعلقة بالكم قبل أي شئ آخر، على أساس شهري، في حين أن المؤشرات النوعية، ونتائج تحليل الموقف (كإمدادات الأغذية، والاتجاهات التغذوية العامة)، سترد عامة في التقارير ربع السنوية.

٥٥- يجوز استرجاع المعلومات المخزنة في قاعدة البيانات وإعداد تقارير عنها على مختلف المستويات، أي، على سبيل المثال، على مستوى القطاع، أو النشاط، أو المستفيدين، بالإضافة إلى كل هذه المستويات مجتمعة. ويجوز أيضا لوحدة **البرنامج** لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في أنغولا استخدام هذه البيانات في إعداد الخرائط أو تحديثها. وفيما يتعلق بقضايا الجنسين، توفر قاعدة البيانات الأساس اللازم لمقارنة برمجة عملية **البرنامج** في أنغولا بتعهدات **البرنامج** تجاه النساء.

٥٦- بالإضافة إلى إجراءات إعداد التقارير المشار إليها آنفا، سيتولى المكتب القطري جمع بيانات أخرى كمية تتعلق بالعمليات عن طريق عمليات تقدير منتظمة ومرنة على مستوى المجتمعات المحلية. كما سيتم إنجاز سلسلة من عمليات التقدير " المتناوبة" بالتعاون مع الشركاء المنفذين ومع غيرهم من المنظمات غير الحكومية العاملة في نفس المجتمعات المحلية، باستخدام تقنيات البحوث النوعية القائمة على المشاركة. وستوفر هذه العمليات الوسائل اللازمة لبحث أسباب المشكلات التي تحددها قاعدة البيانات.

٥٧- ويجدر بالطبع الإشارة إلى أن النظام الرسمي للإبلاغ لا يعتبر قناة الاتصالات الوحيدة بين المكاتب الفرعية الأحد عشرة والمكتب الرئيسي. فالاتصالات الجارية والتقارير غير الرسمية ستتم على أساس شبه يومي تقريبا بين موظفي **البرنامج** في المكتب القطري وبين العاملين في المكاتب الفرعية الإقليمية.

الاعتبارات الأمنية

٥٨- مع استمرار الأعمال الحربية، يتعرض موظفو **البرنامج** وممتلكاته للمخاطر الناجمة عن آثار القتال بالإضافة إلى احتمال الانهيار التام لحالة الأمن والنظام. ولا شك أنه في حالة استمرار حصار عواصم الأقاليم لفترات طويلة، ستتعرض مخزونات **البرنامج** الغذائية لاحتمالات السلب أو لإساءة استخدامها.

٥٩- ويشارك المكتب القطري في إجراءات نظام الأمن المشترك. وعلاوة على ذلك، عين مؤخرا موظفا متفرغا للأمن الميداني يعتبر مسؤولا عن تنسيق مرافق **البرنامج** الأمنية وعن ضمان وضع الترتيبات اللازمة في جميع المكاتب.

٦٠- ويجرى حاليا إعادة النظر في مختلف الترتيبات الأمنية المطبقة في المكاتب الفرعية وفي المخازن الرئيسية. فالملاحظ بصفة خاصة أن المعايير الأمنية غير متوافرة في المخازن الإقليمية. ولتحسين الإضاءة، سيكون من

الضروري إصلاح التركيبات الكهربائية واستبدال العديد من المولدات. كما سيكون من الضروري أيضا استبدال السياجات المنخفضة بشراء الأسلاك الشائكة وغيرها من المواد اللازمة لإقامة سياجات متينة.

٦١- لدواعي الأمن، سيكون من الضروري نقل مخزن هوامبو، الواقع على بعد عشرة كيلومترات من المدينة، إلى المنطقة الحضرية. وقد وفرت الحكومة بالفعل مخزنا آخر إلا أن هيكله في حاجة إلى إصلاحات هامة. أما في المقاطعات الأخرى التي تفاقمت فيها الحالة الأمنية، ستوفر الحكومة الحماية المسلحة باستخدام قوات الشرطة المحلية.

٦٢- تم تزويد مكاتب **البرنامج** الفرعية الواقعة في الأقاليم المعرضة للمخاطر مثل هوامبو، وكويتو، ولوينا، ومالانجي، بالتحصينات الضرورية من أجل توفير الحماية اللازمة لموظفي **البرنامج** في حالات القصف أو عند شن أي هجوم على العواصم الإقليمية.

٦٣- علاوة على ذلك، يحتاج **البرنامج** إلى استثمارات كبيرة لصيانة مرافق اتصالاته، التي تشمل اتصالات لاسلكية على ترددات فوق العالية وعلى ترددات عالية، بالإضافة إلى البريد الإلكتروني الذي يستخدم الاتصالات اللاسلكية لنقل المعلومات الحساسة.

تقدير المخاطر

٦٤- يكمن الخطر الرئيسي في تدهور الموقف، بالإضافة إلى عدم توافر إمكانات الحصول على المساعدات الإنسانية بطريقة مضمونة وآمنة. وقد يؤدى الافتقار إلى الأمن العام، أسوة بما حدث في الماضي، إلى انسحاب جميع الموظفين الدوليين وغيرهم من العاملين (بصفة مؤقتة) من المكاتب الفرعية. كما قد تحول أيضا الظروف الأمنية دون تسليم المساعدات في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاءة التكاليفية. وعلاوة على ذلك، قد تتأثر أهداف العملية بشكل خطير إذا لم تصل المساعدات الغذائية الملائمة والبنود غير الغذائية المطلوبة في حينه طبقا لما هو مقرر. وأخيرا، فإن الهدف الذي تسعى إليه الحكومة للحد من الاعتماد كلية على المساعدات الإنسانية، سيتوقف على مدى إمكانية توفير مساحات كافية من الأراضي القابلة للزراعة التي تتسم بالجودة، وغير ذلك من المدخلات للنازحين.

استراتيجية الانسحاب التدريجي

٦٥- تتوقف استراتيجية الانسحاب على تطور الموقف. ففي الظروف الحالية، من الصعب النظر في إمكانية سحب معونات الإغاثة. فإذا ما عاد السلام واستقرت الأوضاع نسبيا قرب نهاية هذه العملية، سوف تتضح الحاجة إلى تخصيص المزيد من الجهود لاستعادة سبل عيش السكان وثقتهم، ولإنعاش الزراعة وإصلاح البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وستتضح عندئذ الحاجة إلى عملية جديدة للإغاثة الممتدة والإنعاش تركز على كل هذه الترتيبات لإمكان النهوض بحالة الإنعاش.

توصية المديرة التنفيذية

٦٦- توصي المديرة التنفيذية **المجلس التنفيذي** بأن يجيز عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه في حدود الميزانية الموضحة في الملحقين الأول والثاني.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع			
	الكمية (بالأطنان)	**متوسط تكلفة الطن الواحد**	**القيمة (بالدولار)**
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
(أ) تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع[1]			
– الذرة	١٧١ ٦٤٧	١٣٠	٢٢ ٢٣٤ ٢٦٥
– البقول	١٤ ٧١٣	٤٩٦	٧ ٢٩٦ ٤٧٠
– الزيوت النباتية	١١ ٤٢٧	٨٢٦	٩ ٤٣٥ ٥٥٠
– خليط الذرة والصويا	١٠ ٢٩٩	٢٨٣	٢ ٩١٤ ٧١٠
– السكر	١ ٠٧٩	٢٧٦	٢٩٨ ١٢٠
– الملح المزود باليود	١ ٩٦٢	١٥٠	٢٩٤ ٣٠٠
– **مجموع السلع**	**٢١١ ١٢٧**	**٢٠١**	**٤٢ ٤٧٣ ٤١٥**
– النقل الخارجي		٩٢	١٩ ٤٠٤ ٤١٦
النقل الداخلي والتخزين والمناولة		٣٥٥	٧٤ ٩٥٠ ٠٨٥
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى		٢	**٤٢٥ ٠٠٠**
المجموع الفرعي لتكاليف التشغيل المباشرة			**١٣٧ ٢٥٢ ٩١٦**
(ب) تكاليف الدعم المباشر (أنظر المحلق الثاني)			
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم المباشر			**١٠ ٦١٤ ٩٤٩**
مجموع التكاليف المباشرة			**١٤٧ ٨٦٧ ٨٦٥**
(ج) تكليف الدعم غير المباشر (٧,١ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم غير المباشر			**١٠ ٤٩٨ ٦١٨**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**١٥٨ ٣٦٦ ٤٨٤**
مجموع تكاليف العملية			**١٥٨ ٣٦٦ ٤٨٤**

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها **البرنامج**، وبمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** ومدى توافرها في السوق المحلية في البلد المستفيد.

الملحق الثاني

احتياجات الدعم المباشر (بالدولارات)	
الموظفون	
الدوليون	٣ ٣٤٦ ٠٠٠
الخبراء الاستشاريون الدوليون وموظفي اتفاقية الخدمة الخاصة	١٤٠ ٠٠٠
الموظفون المحليون والمؤقتون	٢ ٣٤٧ ٣٤٩
عدد الساعات الإضافية	٨٢ ٥٠٠
تكاليف نظام الأمم المتحدة المشترك	١٧٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٦ ٠٩٠ ٨٤٩**
خدمات الدعم الفني	
رصد وتقييم العملية	٦٠ ٠٠٠
التدريب	٥٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١١٥ ٠٠٠**
السفريات وبدلات الإقامة	
الأسفار الخارجية	٥٢ ٠٠٠
الأسفار الداخلية	٦٢٣ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٦٧٥ ٠٠٠**
مصروفات المكاتب	
إيجار المكاتب	٤٠٠ ٠٠٠
المرافق	١٦ ٠٠٠
الاتصالات	٤٥٠ ٠٠٠
توريدات مكتبية	١٣٥ ٠٠٠
إصلاح المعدات وصيانتها	٥٠ ٠٠٠
صحف ومجلات	٣ ٥٠٠
المجموع الفرعي	**١ ٠٥٤ ٥٠٠**
تشغيل المركبات	
وقود وصيانة السيارات	٣٥٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٣٥٠ ٠٠٠**
المعدات	
السيارات	٣٠٠ ٠٠٠
معدات الاتصالات	١١٥ ٠٠٠
معدات الحاسوب	٤٥٠ ٠٠٠
التوريدات والمعدات	٢٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١ ٠٦٥ ٠٠٠**
بنود أخرى	
الأمن	٩٥٠ ٠٠٠
مدفوعات عرضية	٩٥ ١٠٠
فترات للراحة والاستجمام	١٢٠ ٠٠٠
ضيافة	٣ ٠٠٠
إعلام الجمهور	١٥ ٠٠٠
تأمين (مسدد في المقر)	٥٠ ٠٠٠
مصروفات متنوعة (مصروفات البنك وما إلى ذلك..)	٣١ ٥٠٠
المجموع الفرعي	**١ ٢٦٤ ٦٠٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**١٠ ٦١٤ ٩٤٩**

الملحق الثالث

مواجهة البرنامج كافة الطوارئ في أنغولا[1]

العملية	النوع	المدة	عدد المستفيدين	الكمية (بالأطنان)	مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج (بالدولارات)
٤٥٣١	ط	١٩٩٠/١١/٢ ١٩٩١/٢/١	٧٢١ ٩٣٩	٢٩ ١٨٣	١٨ ٣٤٤ ١٧١
٤٩١٣	ط	١٩٩٢/٤/١ - ١٩٩٣/١/٣١	٢٥٠ ٠٠٠	١٧ ٨٤٥	٩ ٤٩٥ ٧٧٩
٤٩٤٥	ط	١٩٩٢/٧/١ - ١٩٩٢/١٢/٣١	٧٥٨ ٠٠٠	٦٩ ٢١٣	٣٩ ٨٠٣ ٢١٩
٥٢٩٨	ط	١٩٩٣/٧/١ - ١٩٩٤/٦/٣٠	١ ٩٦٣ ٠٠٠	١٠٣ ١٧٧	٦٢ ٦٢٩ ٣١٩
٥٢٩٨ (التوسع أول)	ط	١٩٩٤/٢/١ - ١٩٩٥/٦/٣٠	١ ٩٦٣ ٠٠٠	١٥٨ ٥١٠	٨٠ ٩١٩ ٨١٩
٥٢٩٨ (التوسع ثاني)	ط	١٩٩٥/٧/١ - ١٩٩٦/٢/٢٩	١ ٣٤٥ ٠٠٠	٤٦ ٢٠٣	٢٧ ١٤٨ ٩٢٦
٥٦٩٨	ط	١٩٩٦/١/١٥ - ١٩٩٦/١١/١٤	٢٥٥ ٠٠٠	٢٧ ١٥٥	١٤ ٩٣٢ ٩١٢
٥٦٩٨ (التوسع الأول)	ط	١٩٩٧/٥/١ - ١٩٩٧/٩/٣٠	٣١٥ ٠٠٠	٢٠ ٠٦٠	١٣ ٣٩٩ ٤٩٦
٥٦٠٢	م	١٩٩٦/٣/١ ١٩٩٧/٢/٢٨	١ ٣٠٠ ٠٠٠	٨٤ ٨٢٢	٥٣ ٤٣٥ ٥٨٨
٥٦٠٢ (التوسع الأول)	م	١٩٩٧/٣/١ - ١٩٩٨/٢/٢٩	٦٦٢ ٠٠٠	٩٦ ٠٣٣	٧١ ٣٤٧ ٦٥٣
٥٦٠٢ (التوسع الثاني)	م	١٩٩٨/٣/١ - ١٩٩٩/٨/٣١	٥٣٩ ٥٠٠	٧٩ ٨٤٠	٦٣ ٣٧٧ ٥٨٥
٦١٣٨	ط	١٩٩٩/٩/١ - ١٩٩٩/١٢/٣١	٧٩٨ ٠٠٠	٥١ ١٣٨	٣٧ ٧٣٦ ٠٢٠
المجموع				**٧٨٣ ١٧٩**	**٤٩٢ ٥٧٠ ٤٨٧**

ط = طوارئ

م = ممتدة

الملحق الرابع

عدد المستفيدين بحسب نوع التدخل وبحسب المقاطعة

المقاطعة	مساعدة الإغاثة	التغذية في المؤسسات	التغذية التكميلية والعلاجية	المجموع
بنجو	٤٥ ٦٠٠	١٣ ٦٨٠	١ ٥٢٠	٦٠ ٨٠٠
بنجويلا	٩٩ ٤٥٠	٢٩ ٨٣٥	٣ ٣١٥	١٣٢ ٦٠٠
بييه	٧٨ ٩٧٥	٢٣ ٦٩٣	٢ ٦٣٣	١٠٥ ٣٠٠
كونينه	١٤ ٧٧٥	٤ ٤٣٣	٤٩٣	١٩ ٧٠٠
هوامبو	٨٥ ٩٥٠	٢٥ ٧٨٥	٢ ٨٦٥	١١٤ ٦٠٠
هويلا	٧٨ ٩٠٠	٢٣ ٦٧٠	٢ ٦٣٠	١٠٥ ٢٠٠
كواندو	٤٤ ٤٧٥	١٣ ٣٤٣	١ ٤٨٣	٥٩ ٣٠٠
كوانزا الشمالية	٣٢ ٣٢٥	١٠ ٥٩٨	١ ١٧٨	٤٧ ١٠٠
كوانزا الجنوبية	٢٨ ٥٧٥	٨ ٥٧٣	٩٥٣	٣٨ ١٠٠
لواندا	٣٥ ٧٧٥	١٠ ٧٣٣	١ ١٩٣	٤٧ ٧٠٠
لواندا الشمالية	٧ ٩٥٠	٢ ٣٨٥	٢٦٥	١٠ ٦٠٠
لواندا الجنوبية	٢٩ ٧٠٠	٨ ٩١٠	٩٩٠	٣٩ ٦٠٠
مالانجي	١١٤ ٨٢٥	٣٤ ٤٤٨	٣ ٨٢٨	١٥٣ ١٠٠
موكسيكو	٣٥ ٥٥٠	١٠ ٦٦٥	١ ١٨٥	٤٧ ٤٠٠
ناميبي	١١ ٤٠٠	٣ -٤٢	٣٨٠	١٥ ٢٠٠
ويجي	٣٩ ٤٥٠	١١ ٨٣٥	١ ٣١٥	٥٢ ٦٠٠
زائير	٥٨ ٨٧٥	١٧ ٦٦٣	١ ٩٦٣	٧٨ ٥٠٠
المجموع	**٨٤٥ ٥٥٠**	**٢٥٣ ٦٦٥**	**٢٨ ١٨٥**	**١ ١٢٧ ٤٠٠**